الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة والخمسون
المعقودة يوم الاثنين
٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة والخمسين

الرئيس : السيد ابراشيفسكي (بولندا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)
استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الاعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

(ب) اثر التضخم الطالي وعدم الاستقرار النقدى على الميزانية العادية للأمم المتحدة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/37/SR.57
29 December 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

• هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)

استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في الأمم المتحدة (تابع) (A/37/358 Corr.1 و Corr.2 ، Add.1 ، A/37/684 ؛ و A/C.5/37/27)

١ - السيد كوليك (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استخدام الخبراء الاستشاريين والخبراء في الأمم المتحدة (A/37/358) يوضح ان مشكلة استخدام مثل هؤلاء الموظفين مشكلة حادة الى حد ما . ويبين التقرير في الفقرة ٢ ان معدل الزيادة في الاعتمادات المرصودة للخبراء الاستشاريين والخبراء بلغ في السنوات الاخيرة ضعف معدل الزيادة في الميزانية العادية . ويلاحظ التقرير في الفقرة ٣ ، بحق ، ان الزيادة السريعة في الانفاق على الخبرة الخارجية لم تكن هي السبب الوحيد لقلق الدول الاعضاء ، ويشير الى اوجه قصور اخرى ، لم يتم القضاء عليها مع الأسف .

٢ - وأضاف قائلا ان الجدول ١ من تقرير الامين العام (A/C.5/37/27) ، يقدم بيانات مثيرة للاهتمام عن الاغراض التي تم بسببها استخدام الخبراء الاستشاريين للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وهكذا فان نسبة الخبراء الاستشاريين الذين تم استخدامهم في سنة ١٩٨١ ، من اجل "تنفيذ البرامج" قد زادت على ثلاثة امثال ما كانت عليه في سنة ١٩٨٠ ، على حين ان نسبة الخبراء الاستشاريين الذين تم استخدامهم من اجل الدراسات التحليلية الخاصة قد انخفضت بصورة ملحوظة . وكان التناقص في نسبة "الخدمات الاستشارية" التي يقدمها الخبراء الاستشاريين مدعاة للدهشة ايضا حيث ان هذا هو الغرض الاساسي منهم . هناك اذن حاجة جلية الى ادخال تحسين جذري على كامل آلية استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين في منظومة الامم المتحدة ، والى نهج موحد لتحديد مستوى اجورهم . وختم كلامه قائلا ان وفده يؤيد توصيات وحدة التفتيش المشتركة ، ويأمل ان يساعد اعتمادها وتنفيذها بسرعة في تقليل النفقات الطلية في اطار الميزانية العادية للامم المتحدة وتعزيز فعالية اعمال المنظمة .

٣ - السيد زينيال (غانا) : قال ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/37/358) مفصل وبالغ الفائدة . كما ان توصيات الوحدة تستحق الاهتمام ، وذلك بصفة خاصة لان مديري البرامج في الامانة العامة لم يتقيدوا بالمبادئ التوجيهية لاستخدام الخبراء الاستشاريين . وقد زادت الاعتمادات المرصودة للخبراء الاستشاريين ، على مدى العقد الماضي ، ثلاثة مرات ونصف المرة تقريبا وذلك بالمقارنة بزيادة في الميزانية العادية قدرها ثلاثة امثال هذه الاعتمادات خلال نفس الفترة . والتعليق الذي ابداه الامين العام في الوثيقة A/37/358/Add.1 وذكر فيه انه توخى الاقتصاد في استخدام الخبراء الاستشاريين وان زيادة استخدامهم ترجع بدرجة كبيرة الى الاجراءات التي

اتخذتها الهيئات التشريعية بعد ان قدم هو مقترحات للميزانية البرنامجية ، تعليق مفصل . فقد اورد تقرير وحدة التفتيش المشتركة امثلة على خبراء استشاريين تم استخدامهم لان الموظفين المتفرغين كانوا مشغولين انشغالا كاملا ، وهذه حالة ما كان ينبغي فيها ، من وجهة نظر وفده ، استخدام الخبراء الاستشاريين . وأنهى كلامه قائلا ان وفده يؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت اليها وحدة التفتيش المشتركة ، وانه احاط علما بالتحفظات التي ابدتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ من تقريرها A/37/684.

٤ - السيد توو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالغ القيمة ، وان وفده يؤيد التوصية ٥ (ب) بصفة خاصة ، وانه يود توجيه انتباه الامين العام الى ملاحظات الوحدة بشأن التوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين . واضاف قائلا ان وفده يتفق مع الوحدة في ان وضع معايير للانتاجية من شأنه ان يزيد كفاية الامانة العامة ويقلل من الحاجة الى الخبراء الاستشاريين (التوصية ٣) . يضاف الى ذلك ان الوفود ستكون مدركة لقدرة الامانة العامة ويمكنها ان تقدم طلباتها لاجراء دراسات اضافية ، تبعا لذلك . وختم كلمته قائلا ان وفده يؤيد ايضا التوصية ٢ التي تدعو الى اصدار تعليمات ادارية جديدة بشأن استخدام الخبرة الخارجية .

٥ - السيدة دى هيديرفارى (بلجيكا) : أعربت عن أسفها لأن الوثيقة A/C.5/37/27 لاتتضمن اية معلومات عن عدد النساء المستخدمات كخبيرات استشاريات .

البند ١٠٦ من جدول الاعمال : تنسيق شؤون الادارة والميزانية بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

(ب) اثر التضخم العالي وعدم الاستقرار النقدي على الميزانية العادية للأمم المتحدة (تابع) (A/C.5/37/39 ؛ و A/C.5/37/L.31 ؛ و L.34 و L.35)

٦ - الرئيس : قال انه يبدو أن محاولات التوصل الى موقف متفق عليه بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.31 لم تكلل بالنجاح . وناشد الاعضاء الانتهاء من النظر في البند بأقل قدر ممكن من التأخير والابتعاد عن المداولات الاجرائية .

٧ - السيد فونتين اورتيس (كوبا) : قال انه حدث تبادل صريح للاراء اثناء المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/C.5/37/L.31 ، حيث قبل مقدموه ، بعض التعديلات ، التي أثرت مشروع القرار والتي ستسهل اعداد الدراسة المطلوبة . واضاف قائلا انه ينبغي الاستعاضة عن عبارة "اتخاذ اجراء اضافي يساعد" الواردة في الفقرة الرابعة من الديباجة بعبارة "اجراء دراسة مستمرة للاجراءات تساعد" ، وبالاضافة الى ذلك ، حذفت الفقرة ٣ حيث ان بعض الوفود وجدت صعوبة في قبولها . وختم كلامه معربا عن اسفه لأن مقدمي مشروع القرار لم يتمكنوا من

(السيد فونتين اورتيس ، كوبا)

الرد بطريقة مرضية على جميع الاعتراضات التي اثارتها الوفود ، والتي كانت التعديلات الواردة في بعضها كفيلة باضعاف القرار .

٨ - السيد بيدرسون (كندا) : عرض التعديل الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.34 ، وقال ان المسألة التي يتناولها مشروع القرار A/C.5/37/L.31 مسألة تهم العالم بأسره ، وان هناك حاجة الى تجنب استباق الحكم على هذه القضية او تسييسها . ثم قال ان مقدمي التعديل الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.34 يعتقدون ان اخذ الامين العام ببعض الممارسات الادارية سيساعد في حل المشاكل التي يسببها التضخم .

٩ - السيد ماجولي (ايطاليا) : عرض التعديل الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.35 وقال ان الغرض منه هو ازالة أى سبب للخلاف في مسألة تهم الجميع . ولا داعي لتسييس المسألة بالقول بأن بعض البلدان مسؤولة اكثر من غيرها . وذكر انه يمكن مكافحة التضخم اذا اتخذت الدول موقفا بنّاء . وختم كلمته قائلا ان التعديل يبسط مشروع القرار ويؤكد الفائدة المشتركة في مكافحة التضخم .

١٠ - السيد فونتين اورتيس (كوبا) : قال ان من الجلي ان البلدان ليست كلها مسؤولة بنفس القدر عن التضخم . فالسياسات التي تنتهجها بلدان معينة تولد التضخم ، الذى تستورده بلدان اخرى نتيجة لعلاقاتها الاقتصادية مع تلك البلدان . لذلك ليس من العدل ان تعتبر جميع البلدان ملومة بنفس القدر .

١١ - وأضاف قائلا ان مقدمي النصين الواردين في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 قد عرضوهما ببراعة شديدة كمقترحين منفصلين . واذا أخذا معا كنص واحد ، فهما يشكلان مقترحا جديدا تماما وليس تعديلين على مشروع القرار A/C.5/37/L.31 ، اذ انهما يغيران جوهره تغييرا اساسيا . وختم كلامه قائلا ان مقدمي مشروع القرار لا يقبلوهما كتعديلين ، ويصرون على ان تصوت اللجنة اولا على مشروع القرار ، ثم على المقترح الجديد الذى يتألف من الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 .

١٢ - السيد غرودسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يؤيد موقف الوفد الكوبي ، حيث ان الاتحاد السوفياتي يرى ايضا ان الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 تتضمنان مقترحات جديدة تغير موضوع مشروع القرار تغييرا جذريا .

١٣ - وذكر ان الاتحاد السوفياتي سيصوت ضد المقترح الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.34 حيث ان المقترح المذكور ، بالاضافة الى انه يشير بطريقة غير واضحة الى المشاكل "التنفيذية" ، الخارجة فيما يبدو ، عن اختصاص اللجنة ، يضعف مشروع القرار ويمثل خروجا عن المسار الذى حددته الجمعية العامة في القرار ٢٣٠/٣٦ . وقال ان الاتحاد السوفياتي سيصوت ايضا ضد المقترح الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.35 الذى يحذف من مشروع القرار عددا من الفقرات

(السيد فرودسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

المستندة الى القرار ٢٣٠/٣٦ . وفيما يتعلق بالفقرة الاولى من الديباجة المقترحة في تلك الوثيقة ، قال ان من غير المناسب ان تعرب اللجنة الخامسة عن رأيها بشأن التضخم كظاهرة اقتصادية ، ناهيك عن أن تتخذ قرارا بشأنه ؛ وان اللجنة الثانية هي التي ينبغي ان تتناول هذه المسألة . يضاف الى ذلك ان التضخم ليس مجرد ظاهرة موضوعية يجب محاربتها . فهو نتيجة لبعض الاتجاهات السياسية والاقتصادية التي تنتهجها دول معينة . والواقع ان عددا من البلدان الاوروبية والغربية ، بما فيها ايطاليا ، لم يسره سياسات الولايات المتحدة التي تمخضت عن التضخم في اوروبا . لذلك فعندما تؤكد ايطاليا ان التضخم امر لا مفر منه ، فأقل ما يقال ان تأكيدها هذا ليس له ما يبرره . وختم كلامه قائلا ان الفقرة الثانية من الديباجة المقترحة في الوثيقة A/C.5/37/L.35 تمثل ايضا خروجا عن النهج الذى اخذت به الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

١٤ - السيد الصفتي (مصر) : قال ان وفده يود ، لتجنب الدخول في مناقشة اجرائية مطولة ، ان يقترح نصا ، توفيقيا يمكن ان يحظى بتوافق الآراء . وهو يقترح ما يلي : الابقاء على الفقرة الاولى من ديباجة مشروع القرار A/C.5/37/L.31 وحذف عبارة "في البلدان المتقدمة النمو التي تجرى الأمم المتحدة فيها نفقاتها" من الفقرة الثانية من الديباجة ، وحذف الفقرة الثالثة من الديباجة ؛ والاستعاضة في الفقرة الرابعة من الديباجة عن عبارة "اجراء دراسة مستمرة" (على نحو ما تلاها ممثل كوبا في وقت سابق من الجلسة) بعبارة "اجراء استعراض مستمر" ؛ والابقاء على الفقرتين الخامسة والسادسة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق ؛ والاستعاضة في الفقرة الثانية من المنطوق عن عبارة "اكمل واكثر استفاضة وتفصيلا" بكلمة "شاملة" مع حذف عبارة "على ان يأخذ في الاعتبار الواجب .... الدول الاعضاء المعنية" . وختم كلامه بطلب تعليق الجلسة مؤقتا لمدة عشر دقائق ليتسنى التشاور بشأن مقترحاته .

١٥ - السيد فونتين اورتيس (كوبا) : قال انه بالنظر الى ان المقترحات التي تقدم بها توا ممثل مصر ليست جديدة على مقدمي مشروع القرار A/C.5/37/L.31 ، وانها درست بالفعل اثناء مشاورات سابقة ، فانه في موقف يمكنه من الاعراب عن رد فعل مقدمي مشروع القرار على الفور . وذكر ان المقترحات المصرية المتعلقة بالفقرتين الاولى والثانية من الديباجة ، واردة ، من حيث المضمون ، في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 ، وانها تتعارض مع مشروع القرار ، شأنها في ذلك شأن الوثيقتين المذكورتين . وأكد أن التعديل الذى تقترحه مصر على الفقرة الرابعة من الديباجة لا يختلف عن التنقيح الذى اجراه مقدمو مشروع القرار ، ولذلك فهو يطلب من مصر ان تسحب ذلك التعديل . وقال ان المقترحات الاخرى تؤدى الى نتائج عكسية ولا تؤدى بأى حال الى تحقيق توافق في الآراء ويمكن القول بايجاز انه ليس بين المقترحات المصرية ما يمكن قبوله .

(السيد فونتين اورتيس ، كوبا)

١٦ - وبيّن ان مقدمي مشروع القرار لا يعارضون في اجراء مفاوضات ، ولكن ليس من الممكن احراز تقدم في فترة ١٠ دقائق . لذلك فانه لاطائل من وراء تعليق الجلسة مؤقتا .

١٧ - الرئيس : قال انه نظرا لان كوبا قامت بتأييد من الاتحاد السوفياتي ، بالاعتراض على مركز الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 بوصفهما تعديلين ، فان على اللجنة الآن ان تقرر ما اذا كانتا ستعتبران تعديلين لمشروع القرار A/C.5/37/L.31 ، او مقترحين جديدين في حد ذاتهما .

١٨ - السيد ديتس (النمسا) : تكلم في نقطة نظام ، فسأل عما اذا كانت المقترحات المصرية قد سحبت او أنها تنتظر اجراء من اللجنة .

١٩ - السيد بديرسون (كندا) : قال ان اللجنة تسير في اعمالها بطريقة غريبة . واوضح انه في حالة تقديم تعديلات لا تروق لمقدمي مشروع قرار ما ، تكون اللجنة بلاشك ، غير مطالبة بتقرير ما اذا كانت هذه تعديلات بالفعل . وبيّن ان المادة ١٣٠ من النظام الداخلي تعرف ماهية التعديل تعريفا واضحا . فاذا كانت اللجنة تساورها اى شكوك في هذا الصدد ، فينبغي لها اولا الحصول على فتوى قانونية قبل طرح المسألة للتصويت .

٢٠ - الرئيس : قال ان المادة ١٣٠ تنص على ان اى اقتراح يعتبر تعديلا لاقتراح آخر اذا اقتصر على اضافة الى هذا الاقتراح الآخر او على حذف منه او على تغيير جزء منه . واضاف ان ممثل كوبا ذكر ان مضمون الوثيقتين المذكورتين سيغير مضمون مشروع القرار A/C.5/37/L.31 تغييرا جذريا . ولهذا فانه لا يسعه ، بوصفه رئيسا للجنة ، الا ان يطرح المسألة للتصويت .

٢١ - السيد وليامز (بنما) : قال انه لا جدوى من مناقشة مسائل تنظيمية اذ ان من الواضح تماما انه لا يمكن ، بمقتضى النظام الداخلي ، اعتبار المقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 تعديلين لمشروع القرار . لذلك ينبغي ان تطرح اللجنة المسألة للتصويت . وينبغي الا تفسر الوفود النظام الداخلي تفسيرا خاطئا لخدمة اغراضها الخاصة والا فان اللجنة ستجد نفسها دائما مضطرة الى طلب فتوى قانونية .

٢٢ - السيد كيلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان المادة ١٣٠ واضحة كل الوضوح ، وان الرئيس لم يورد الا بالجملة الاخيرة منها ، ولكن الحكم الاول الذى ينص على ان تصوت اللجنة اولا على التعديل الأبعد من حيث المضمون من الاقتراح الاصلي ، يبين بما لا يدع مجالا للشك ان التعديلات يمكن ان تغير مضمون اقتراح ما . وذكر ان وفده يرى ان التعديلين A/C.5/37/L.34 و L.35 بناء ان من حيث المقصد ولا يغيران مضمون مشروع القرار A/C.5/37/L.31 ولكنهما يزيلان فقط اوجه خلاف معينة تحول دون الوصول الى توافق في الآراء . وقال انه يتفق مع كندا على ضرورة الحصول على فتوى قانونية .

٢٣ - الرئيس : قال انه يستهدف دائما التطبيق الدقيق للنظام الداخلي ، وقرأ النص الكامل للمادة ١٣٠ ، وقال ان الرئيس ليس له ان يصدر حكما فيما اذا كانت المقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 تشوه مضمون مشروع القرار المذكور ، ولهذا فانه يجد نفسه مضطرا لترك الأمر للجنة ، وهو متأكد ان وفد الولايات المتحدة لا يتذكر سوابق لهذا التصرف .

٢٤ - السيد ميريه (فرنسا) : قال انه فوجئ ايضا بتفسير الرئيس للمادة ١٣٠ وبتفسيره التقييدي لدور الرئيس فيما يتعلق بهذه المادة . وبالاضافة الى ذلك ليس هناك سابقة للنظر الى تعديلين منفصلين على انهما تعديل واحد ، على النحو الذي فعله وفد كوبا . ويجب التصويت على كل من التعديلين على حدة . وذكر ان التعديل الذي اشتركت فرنسا في تقديمه (A/C.5/37/L.34) يترك ديباجة مشروع القرار دون مساس ويكتفي بأن يطلب الى الامين العام الاضطلاع بمهمة محددة ، وان الأمر لا يحتاج الى فتوى قانونية . فالمسألة واضحة كل الوضوح : ان اللجنة يجب ان تتخذ قرارا بشأن التعديلين ، كل على حدة ، وربما بشأن المقترحات الصربية ان لم تكن قد سحبت .

٢٥ - السيد وليامز (بنما) : اشار الى كلمة المتحدث السابق وقال ان اللجنة تقرر اجراءاتها ، واقترح رسميا ان تقرر اللجنة ما اذا كانت المقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 تعديلات أم لا .

٢٦ - السيد حديد (الجزائر) : أعرب عن شكره لمقدمي مشروع القرار لقبولهم النص التوفيقي ، مما مكن الجزائر من تأييد مشروع القرار . وقال انه يرى ان المقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 مقترحات جديدة ، لا لانها تغير مضمون مشروع القرار تغييرا جذريا فحسب وانما ايضا لانها تسير في اتجاه معاكس لوجهته ولأنها ، باشارتها الى التضخم فقط ، تغفل مسألة التقلبات النقدية . وأكد انه يجب معالجة المسألتين معا ، كما حدث في تقرير الامين العام (A/C.5/37/39) .

٢٧ - السيد تومو مونتي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان من حق مقدمي مشروع القرار الزعم بأن المقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 لا تشكل تعديلات . واضاف ان هذه الحالات حدثت آلاف المرات . وفي اي من هذه الحالات يمكن للرئيس اما ان يطلب فتوى قانونية او ان يطلب من اللجنة ان تتخذ قرارا . اما في حالة وجود خلاف حول تحديد الاجراء الانسب ، تستطيع اللجنة التصويت لحل المسألة . وبهذا يكون الرئيس قد تصرف تصرفا سليما بموجب النظام الداخلي .

٢٨ - قررت اللجنة بأغلبية ٥١ صوتا مقابل ٣٠ وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت ، ان المقترح الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.34 لا يعتبر تعديلا لمشروع القرار A/C.5/37/L.31 .

٢٩ - قررت اللجنة بأغلبية ٤٥ صوتا مقابل ٢٩ وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت ، ان المقترح الوارد في الوثيقة A/C.5/37/L.35 لا يعتبر تعديلا لمشروع القرار A/C.5/37/L.31 .

٣٠ - السيد هلنبرغ هوبار (هولندا) : تكلم في نقطة نظام ، وقال انه لاحظ اثناء التصويت انه كلما صوت وفده ظهر صوت نيوزيلندا ايضا على اللوحة ، وان من الواضح ان ثمة خلل تقني في آلة التصويت ينبغي اصلاحه .

٣١ - السيدة دورست (ترينيداد وتوباغو) : تكلمت تعليلا للتصويت ، فقالت ان وفدها يريد توضيح ان تصويته ينبغي الا يفسر على انه تأييد للمقترحات الواردة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 .

٣٢ - السيد كبيّر (تونس) : قال ان وفده امتنع عن التصويت لان الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 قد قدمتا كل على حدة ، وانه لو تم ادماجهما في وثيقة واحدة لاعتبرهما وفده مقترحا جديدا .

٣٣ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان موقف وفده قد اظهر رغبته في اتاحة فرصة للنظر في التعديلات .

٣٤ - السيد بوليبرو (اوروغواي) : قال ان وفده صوت بالتأييد وان كان لا يوافق على مضمون التعديلات على مشروع القرار A/C.5/37/L.31 لانه يرى ان من الخطير الفصل في اعمال اللجنة مستقبلا بين المسائل الاجرائية والمسائل الموضوعية .

٣٥ - السيد بيدرسون (كندا) : تساءل عما اذا كانت التعديلات المصرية لا تزال قائمة .

٣٦ - السيد الصفتي (مصر) : قال انه ، نظرا لان مقدمي مشروع القرار A/C.5/37/L.31 لم يقبلوا مقترحات وفده ، فمن الواضح ان هذه الاقتراحات لا يمكن ان تكون اساسا لتوافق في الآراء . ومع ذلك ، فان وفده يطلب طرح كل من الفقرتين الثانية والثالثة من ديباجة مشروع القرار A/C.5/37/L.31 والفقرة ٢ من منطوقه لتصويت منفصل .

٣٧ - السيد فونتين اورتيز (كوبا) : قال ان وفده يرى ان طلب الممثل المصري اجراء تصويت مستقل يستهدف تحقيق ما ترمي اليه التعديلات المقدمة في الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 وأضاف قائلا ان النهج الأسلم هو اجراء تصويت على مشروع القرار A/C.5/37/L.31 ككل ، على ان تتاح للوفود التي لديها تحفظات فرصة تعليل تصويتها .

٣٨ - السيد كمال (باكستان) : تكلم في نقطة نظام فقال ان اللجنة ، وفقا للمادة ١٢٩ من النظام الداخلي ، وصلت الى مرحلة اقترح فيها احد الممثلين ، وهو ممثل مصر ، اجراء تصويت مستقل على اجزاء من الاقتراح بينما اعترض ممثل آخر هو ممثل كوبا على اتباع هذا النهج ، ومن ثم فانه ينبغي للجنة ان تصوت على اقتراح التقسيم .

٣٩ - الرئيس : قال انه يعني تماما احكام المادة ١٢٩ من النظام الداخلي ، الا انه لم يعلن بعد بدء عملية التصويت على مشروع القرار A/C.5/37/L.31 .

٤٠ - السيد لحلو (المغرب) : قال ان الغاية من اجراء تصويت مستقل على فقرات معينة ليست حذف هذه الفقرات بل تبيان درجة الاهمية التي تعلقها اللجنة عليها ، ولذلك فان وفده يؤيد اقتراح التقسيم .

٤١ - الرئيس : دعا اللجنة الى النظر في اقتراح التقسيم بموجب المادة ١٢٩ من النظام الداخلي .

٤٢ - السيد كمال (باكستان) : قال انه يؤيد اقتراح التقسيم الذي يتفق والاجراء الديمقراطي واشار الى ان قرار اللجنة الذي يعتبر ان الوثيقتين A/C.5/37/L.34 و L.35 تمثلان من الناحية الفعلية اقتراحات وليس تعديلات هو قرار اجرائي بالرغم من ان له آثارا موضوعية ، ولكن مسألة اجراء تصويت مستقل على الفقرات موضوع البحث هي مسألة موضوعية . وأوضح ان وفده مستعد لتأييد مجمل مشروع القرار ، ولكن لديه تحفظات على بعض احكامه ، وهي تحفظات يود ان يتمكن من تسجيلها .

٤٣ - السيد وليامز (بنما) : قال انه يعارض اقتراح التقسيم . واضاف قائلا ان قيام اللجنة باجراء تصويت على بعض الفقرات بصورة مستقلة لن يغير شيئا في جوهر مشروع القرار بل سيزيد من النفقات المتكبدة . وأوضح انه من المفترض ان تحافظ اللجنة على انخفاض النفقات ، ولكن كل تصويت مسجل يكلف نحو ٢٠٠ دولار .

٤٤ - السيد ديتز (النمسا) : قال انه يؤيد اقتراح التقسيم . ومضى قائلا ان النمسا ، باعتبارها بلدا صغيرا ، تتفهم الشعور بالعجز ازاء التضخم المالي وعدم الاستقرار النقدي ولكنها ترى ان بعض جوانب مشروع القرار مثيرة للخلاف على نحو لا داعي له ولن تساعد الامم المتحدة واللجنة على معالجة المشكلة . واشار الى ان الاقتراح المصري سيمكن الوفود من التعبير عن تحفظاتها .

٤٥ - السيد فنتين اورتيز (كوبا) : قال ان اقتراح التقسيم يرتبط ارتباطا مباشرا بمحتوى الوثيقتين A/C.5/37/L.34 وL.35 ولذلك فهو غير مقبول .

٤٦ - وبناء على طلب ممثل المملكة المتحدة ، اجرى تصويت مسجل بشأن اقتراح التقسيم .

المؤيدون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بوتسوانا ، بورما ، تركيا ، الدانمرك ، زائير ، سنغافورة ، السويد ، الصومال ، عمان ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، قطر ، كندا ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، مصر ، المغرب ،

ملاوى ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، انغولا ، اوغندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، البحرين ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوروندى ، بولندا ، بيرو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، العراق ، غيانا ، غينيا - بيساو ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، الكويت ، مدغشقر ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

الممتنعون : اكوادور ، بربادوس ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الرأس الاخضر ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، شيلي ، الصين ، ماليزيا .

٤٧ - رفض اقتراح التقسيم بأغلبية ٤٨ صوتا مقابل ٤٢ صوتا وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت .

٤٨ - الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على مشروع القرار A/C.5/37/L.31 بصيغته المنقحة شفويا .

٤٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/37/L.31 بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل ٢٢ صوتا وامتناع ٢١ عضوا عن التصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥